

Distr.: General
21 July 2011
Arabic
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن
الجمهورية العربية الليبية

رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل
الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى مذكرتكم المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، التي طلبتم فيها
إلى حكومة المكسيك تقديم تقرير عن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذ الفقرات ٩ و ١٠
و ١٥ و ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) المتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة
ومنع السفر وتجميد الأصول. وتود البعثة الدائمة أن توافيكم بالتعليقات التي أبدتها حكومة
المكسيك في هذا الصدد (انظر المرفق).

(توقيع) كلود هيلر
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تعليقات حكومة المكسيك المتعلقة بتنفيذ الفقرات ٩ و ١٠ و ١٥ و ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)

- أصدرت المكسيك "الاتفاق الذي يحظر بموجبه تصدير أو توريد سلع مختلفة إلى البلدان والكيانات والأشخاص المذكورة أسماؤهم"، ونشر الاتفاق في الجريدة الرسمية للاتحاد في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بغرض تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والمتعلقة بحظر التجارة مع بلدان وكيانات وأشخاص معينين، وفقا لأحكام قانون التجارة الخارجية، ويشكل إطارا عاما للتنفيذ.
- لأغراض تنفيذ نظام الجزاءات على ليبيا، اتخذت حكومة المكسيك الإجراءات التالية:
 - الحظر على تجارة الأسلحة - بدأ اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتعديل الاتفاق، وينتظر أن ينشر في الجريدة الرسمية للاتفاق الجديد الذي ينص على حظر تجارة الأسلحة مع البلد المشمول بجزاءات.
 - تجميد الأصول المالية - طلب إلى وحدة الاستخبارات المالية في وزارة المالية والائتمانات العامة أن تبلغ هيئات تنظيم ومراقبة المصارف المعنية بالاستثمار الأجنبي في النظام المصرفي المكسيكي بالترتيبات المنصوص عليها في القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١)، وذلك كي يتسنى لتلك الهيئات اتخاذ التدابير اللازمة بشأن أي أصول مالية وموارد اقتصادية يملكها أو يتحكم فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الأشخاص أو الكيانات الذين أدرجت اللجنة أسماءهم في القائمة.
 - حظر السفر على الأشخاص والكيانات - قامت المديرية العامة للدوائر الفئصلية في وزارة الخارجية بإبلاغ هيئة تنسيق المراقبة والتحقق المعنية بشؤون الهجرة التابعة للمعهد الوطني للهجرة، بأسماء الأشخاص الذين أدرجت اللجنة أسماءهم في القائمة بغية إصدار إنذارات الهجرة المتعلقة بهم، وهو ما من شأنه أن يمنع دخولهم إلى الأراضي الوطنية.

كذلك، عممت المديرية العامة للدوائر القنصلية أسماء الأشخاص الذين أدرجتهم اللجنة في القائمة، على شبكة القنصليات المكسيكية ليتسنى للهيئات القنصلية المكسيكية في الخارج كشف أي إجراء يتخذه هؤلاء الأشخاص للحصول على تأشيرة للدخول إلى البلد. واتخذت وزارة الأمن العام من ناحيتها تدابير لمنع أولئك الأشخاص من دخول أو عبور الأراضي الوطنية.
